Issue 170 العدد
2022/10/03

النشرة الإلكترونية
GAIF E-Newsletter

نشرة دورية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتَّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.

Disclamer: The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

الراعي الحصري
ARAB RE
Exclusive Sponsor

General Secretariat Activities

ملتقى "من أجل مبادرة عربية للتأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية"

بمبادرة من الإتحاد العام العربي للتأمين والتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين، عقد اليوم الأحد الموافق 02-10-2022 ملتقى "من أجل مبادرة عربية للتأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية" بفندق ريكسوس شرم بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وذلك بحضور العديد من صانعي القرار بالوطن العربي من هيئات الإشراف على التأمين والإتحادات العربية وشركات إعادة التأمين العربية والعالمية ووسطاء إعادة التأمين فضلاً عن المؤسسات المعنيه بوضع الخرائط ونماذج الكوارث الطبيعية العاملين مثل RMS وSwiss Re وغيرهم.

هذا وقد دارت المناقشات خلال الملتقى حول العديد من المحاور ومنها:

- كيف يمكن لقطاع التأمين أن يوفر حماية ضد الكوارث الطبيعية؟
- كيف يمكن لصناعة التأمين أن تساهم في الأمن القومي العربي؟
- الحلول العملية المُمكنة على الصعيد العربي.

هذا وقد بدأت الملتقى بكلمة افتاحية للسيد/ شكيب أبوزيد - الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين، أشار خلالها إلى السبب من زيادة الاهتمام خلال الأونه الأخيرة بضرورة الاهتمام بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية في ظل زيادة حدة الظواهر الطبيعية التي تشهدها البلدان العربية وآثار ذلك على الأمن القومي للمنطقة العربية.

كما أوضح السيد/ علاء الزهيري – رئيس الاتحاد المصري للتأمين

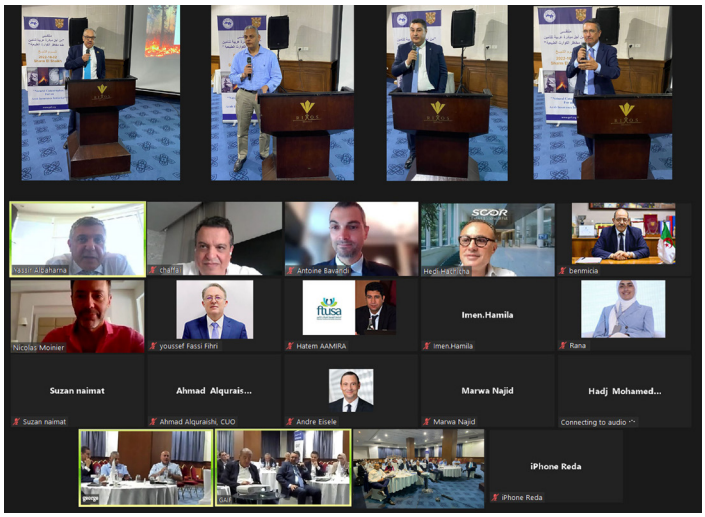

وممثل سوق التأمين المصري بمجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين خلال كلمته التى ألقاه أن هذه المبادرة تأتي متوافقه مع ما سيناقشة ملتقى شرم الشيخ الرابع للتأمين وإعادة التأمين الذي ستنطلق فعالياته يوم الاثنين الموافق 03-10-2022.

وقد أستعرض السيد/ شكيب أبوزيد – الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين الأخطار الطبيعية التي تواجه البلدان العربية ومنها الفيضانات والزلازل والعواصف المدارية فضلا عن الجفاف وحرائق الغابات وما تكبدته المنطقة العربية من خسائر اقتصاديه جراء تلك الكوارث على مر السنين، حيث تكبدت المنطقة على مدار 30 عام خسائر في الأرواح ما يزيد عن 150 ألف قتيل وما يقرب من 10 مليون مصاب جراء ما يزيد عن 270 ظارهة طبيعية واجهتها المنطقة العربية.

كما طرح فكرة خلق مجمع عربي بين شركات الإعادة العربية والشركات

المباشرة يكون الهدف منه تجميع الطاقات الاكتتابية على الصعيد العربي وليس على صعيد كل بلد على حدة، موضحاً امكانية تمويله من قبل الجهات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن الجهات الإقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي بالاضافة إلى الدعم الحكومي.

هذا وقد تطرق المتحدثون والسادة الحضور إلى مناقشة التجارب العربية لمواجهة الاخطار الطبيعية مثل تجربة تونس والمغرب والتحديات التي قد تواجهه هذا المشروع، إلا أن كافة المشاركين في تلك المبادرة أجمعوا على ضرورة التحرك حتى تتمكن المنطقة العربية من حماية أمنها القومي.

ومن الجدير بالذكر، جاء هذا الملتقى بعد تكرار وشدة الأحداث المناخية جراء التغير المناخي الذي تشهده المنطقة العربية في الأونة الأخيرة، مما دفعي قادة وصانعي القرار إلى ضرورة إيجاد حلول لتخفيف أثر تلك المخاطر على المنطقة العربية، وقد قام الإتحاد العام العربي في هذا الشأن بإجراء العديد من اللقاءات والمباحثات مع صانعي القرار في المنطقة العربية وكذلك Gallagher Re بخصوص المبادرات الإقليمية للحد من آثار الكوارث الطبيعية.

Regional Events

بحضور وفد من الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

إنطلاق فعاليات ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين الرابع تحت رعاية رئيس الوزراء

إنطلقت منذ قليل فعاليات الدورة الرابعة لملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين 2022، والذي ينظمه الإتحاد المصري للتأمين تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء والهيئة العامة للرقابة المالية.

وسوف يتم انعقاد هذه الدورة على مدار يومي الإثنين والثلاثاء تحت عنوان "نحو آفاق جديدة في سوق التأمين".

وتشهد هذه الدورة من الملتقى مشاركة 1000 مشارك من 34 دولة عربية وإقليمية وأجنبية بخلاف مصر، كما تشهد الدورة محاضرة 25 متحدثا منهم 18 من الأسواق الخارجية و7 من مصر.

ويناقش هذا المؤتمر 5 محاور رئيسية هي التأمين المستدام والطريق إلى COP27 وكيف يمكن لقطاع التأمين أن يدعم القدرة على مواجهة تغير المناخ؟؛ والتعديلات الرقابية ودورها في مواجهة مخاطر التأمين الناشئة ودور التشريعات الرقابية في مواكبة المتغيرات العالمية في سوق التأمين؛ والتحول السريع في المخاطر الناشئة "رؤى جديدة للمخاطر الناشئة"؛ بجانب الاتجاهات التكنولوجية الجديدة في التأمين؛ بالإضافة إلى خطوات تحسين الابتكار في صناعة التأمين إقليمياً وعالمياً

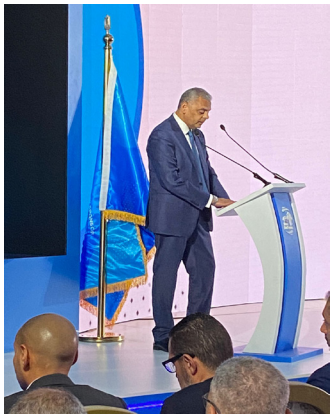

ومن الجدير بالذكر، أنه يحضر هذا الملتقى وفد من الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين ويرأسه السيد/ يوسف بن ميسية - رئيس الإتحاد والسيد/ شكيب أبوزيد – الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين.

المصدر: أموال الغد والأمانة العامة للـ GAIF

بحضور الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين

اختتام فعاليات ندوة التأمين السعودية - Symposium "نمو وتطور"

اختتمت ندوة التأمين السعودية يوم الخميس الماضي أعمال نسختها السادسة تحت شعار "نمو وتطور" بحضور ومشاركة أكثر من (1500) متخصص وخبير في قطاع التأمين من السعودية و مختلف دول العالم.

قرب إنشاء منظّم موحد لقطاع التأمين السعودي

هذا وقد بدأت الندوة أعمالها يوم الأربعاء الماضي، بكلمة السيد/ محمد الجدعان وزير المالية السعودي أعلن من خلالها عن الاقتراب من إنشاء منظّم جديد موحد لقطاع التأمين مستقلا عن البنك

المركزي، مقرّا أن القطاع يحتاج إلى كيانات قوية وقادرة على التوسع داخل وخارج البلاد، ومشددا على حرص الحكومة على دعم القطاع المالي وتطويره بما في ذلك التأمين، مشيرا إلى الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في القطاع.

وأكد الجدعان على مساعي الحكومة لجذب استثمارات نوعية من داخل وخارج السعودية في قطاع التأمين، داعيا شركات التأمين الدولية إلى دخول السوق السعودية بشكل مباشر عن طريق افتتاح فروع لها أو المشاركة مع مستثمرين، مشيرا إلى أنه سيتم قريبا الإعلان عن منظّم لقطاع التأمين ومستقل عن البنك المركزي السعودي ليدفع إلى تسهيل عمليات الالتزام.

وقال الجدعان: «الهدف من تطوير القطاع فضلا عن تسهيل عمليات الالتزام بين المنظمين الموجودين وهما منظم في القطاع الصحي ومنظم شامل في البنك المركزي السعودي، بهدف توحيدهما في منظم واحد».

وشدد الجدعان، في جلسة حوارية من ندوة التأمين السعودي في الرياض يوم الأربعاء الماضي، على أن القطاع لم يصل إلى الطموح، داعيا إلى أهمية الاندماجات لتقوية القطاع، معلنا عن مساع جارية لدفع القطاع لمزيد من النمو خلال الفترة المقبلة، بدعم من المنظم «البنك المركزي» والحكومة، مذكرا أنه كان هناك مقترح بإنشاء هيئة مستقلة لقطاع التأمين تمت مناقشته في مركز الحكومة، سواء في اللجنة الاستراتيجية والمجلس الاقتصادي، وأقر من حيث المبدأ.

ولفت وزير المالية إلى أن الحكومة تركز على منتج الحماية والادخار، من خلال العمل مع البنك المركزي السعودي والقطاع المالي على تطوير منتجات للادخار، مبينا أن هناك فرصا في المنتج وليس فقط للمصارف والبنوك لتقديم منتجات ادخارية للمواطنين، بجانب أن هناك فرصا لشركات التأمين أيضا، حيث ما تزال المنتجات الادخارية محدودة والطموح والمستهدفات في رؤية المملكة 2030 أعلى بكثير.

إلى ذلك، أكد فهد المبارك محافظ البنك المركزي السعودي، أن قطاع التأمين في المملكة حقق نموا بلغت نسبته 8.5 في المائة، مسجلا أداء تصاعديا في عام 2021، مبينا أن قيمة أقساط التأمين المكتتبة وصلت إلى 42 مليار ريال (11.2 مليار دولار)، ومبينا أن البنك المركزي يعمل على تطوير المعايير في إعداد التقارير المالية، وقام بالتعاون مع الشركات لوضع خطة تحول واضحة لتطبيق المعيار الجديد.

وتطلع إلى استمرار النمو والتحسن عقب التحديات التي واجهتها شركات التأمين خلال الجائحة، مشيرا إلى أن تنوع المنتجات التأمينية سيسهم في الأداء المالي، فضلا عن تحسين الخدمة التأمينية، مبينا زيادة الملاءة المالية رغم التحديات التي واجهتها الشركات بعد جائحة كورونا، وموضحا أن البنك المركزي دعم استحداث عدد من المنتجات التأمينية مثل التأمين على المنشآت الرياضية والدرونز ما يجذب الشركات الأجنبية للعمل في السوق السعودي.

وأوضح المبارك خلال الندوة التأمينية، أن قطاع التأمين يمر في الفترة الأخيرة بعدد من المراحل والنمو، منها عدد من الاندماجات وزيادة رؤوس أموال شركات أخرى، مشيرا إلى ارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ لخلق كيانات قوية، حيث شهد القطاع تنفيذ 4 عمليات اندماج في آخر عامين، واتجهت شركات لزيادة رؤوس أموالها مع التوسع ولتعزيز هامش الملاءة المالية وللحافظ على

حقوق العملاء.

مدير برنامج "تطوير القطاع المالي": نستهدف رفع قيمة تأمين الفرد إلى 45 ريالا في عام 2025

قال فيصل الشريف، مدير برنامج تطوير القطاع المالي، إن البرنامج يستهدف رفع قيمة تأمين الفرد من 33 ريالا خلال 2019 إلى 45 ريالا في عام 2025.

أضاف في الجلسة الخامسة من ندوة التأمين السعودية، بعنوان "فرص وممكنات نمو قطاع التأمين السعودي"، أن البرنامج يستهدف رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي من 1.9 % في عام 2019 إلى 2.4 % في عام 2025.

وبين أن البرنامج يعمل على زيادة حصة التأمين الطبي ليصل إلى 45% في عام 2025 وهذا من 33 % خلال 2019 وحصة تأمين المركبات لتصل إلى 77% بدلاً من 40% في عام 2019.

وفي ختام فعاليات الندوة، القى أ. فواز الحجي، رئيس اللجنة العامة لشركات التأمين، أعلن فيها نجاح فعاليات الندوةالتي شهدت على مدار يومين عقد 8 جلسات نقاشية جاءت غنية بالفعاليات والأفكار والحلول والتجارب التي أفضت إلى نتائج وتوصيات تستحق أن ترى النور على أرض الواقع، لتكون امتداداً عملياً وداعماً لمسيرة "رؤية المملكة "2030، نحو مسارات التطوير والتصحيح الاقتصادي وتحقيق الأثر الإيجابي لصالح نمو وتطور قطاع التأمين.

وقد جاءت فعاليات الندوة برعاية معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، محافظ البنك المركزي السعودي، الذي شددعلى أهمية دور قطاع التأمين كأحد أهم محاور برنامج تطوير القطاع المالي الذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق مستهدفات "رؤية المملكة 2030" في دعم النمو الاقتصادي.

وتعد ندوة التأمين السعودي أكبر ملتقى للشركات العاملة في قطاع التأمين السعودي، وواحدة من أكبر مؤتمرات التأمين في منطقة الشرق الأوسط، التي تنظمها لجنة التأمين السعودي، منذ عام 2011، حيث شارك في رعاية الندوة هذا العام كل من شركة نجم، وإعادة، وتأميني، والأكاديمية المالية.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد حضر فعاليات تلك الندوة السيد/ شكيب أبو زيد - الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين.

المصدر: الشرق الأوسط والاقتصادي وأرقام

مؤتمر «التقاعد» يؤكد حق الإنسان العربي في الضمان الاجتماعي

المؤتمر العربي السادس للتقاعد والتأمينات الاجتماعية

اختتمت يوم الخميس الماضي فعاليات المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في دورة السادسة تحت شعار " آفاق أنظمة التقاعد العربية للعام 2050 – التغيير والفرص" و الذي انعقد علي مدار يومي 28 و29 سبتمبر الجاري بمدينة السلام شرم الشيخ.

هذا وقد حضر افتتاح فعاليات هذا المؤتمر، الدكتور/ محمد معيط وزير المالية و الدكتورة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، واللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء، واللواء جمال عوض رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والدكتور فخري الفقي رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط، أن الخزانة العامة للدولة سوف تسدد نحو 45 تريليون جنيه للهيئة القومية للتأمينات والمعاشات على مدار 50 عامًا حتي 2068.

وأضاف أنه تم بالفعل تحويل أكثر من 558 مليار جنيه لصناديق المعاشات خلال 39 شهرًا منذ عام 2019، ومن المقرر أن تُسدد الخزانة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي فقط 191 مليار جنيه، حيث تم تعديل المعدل السنوي لنمو قسط فض التشابكات بنسبة 5.9% بدلاً من 5.7%.

وتابع أن تلك الإجراءات لاستيعاب بعض الإجراءات الإضافية المتخذة عام 2020 لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات؛ رغم الظروف الاستثنائية التى يشهدها الاقتصاد العالمي، وتلقى بظلالها على مختلف الدول بما فيها مصر، والتى لن تُثنى الدولة عن الوفاء بالتزاماتها نحو أصحاب المعاشات، والعمل علي تحسين أحوالهم المعيشية.

وأكد أن مصر استطاعت بقيادتها السياسية الحكيمة أن تصنع إنجازًا تاريخيًا يُجسد تجربة رائدة فى إصلاح نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية، ضمن مسيرة البناء والتنمية التى تُمهد لجمهورية جديدة ترتكز على توفير الحياة الكريمة، لكل المواطنين.

قال اللواء جمال عوض رئيس هيئة التأمين الاجتماعي ، إن مصر تعد مرجعا لدول المنطقة فى أنظمة التأمين الاجتماعي، إذ عرفت مصر أول تحرك قانوني منظم لأنظمة التأمين الاجتماعي منتصف القرن الـ19 تحديداً عام 1854م وعلى مدار ما يقرب من ثلاث قرون تراكمت الخبرات التشريعية والتنظيمية مما جعل مصر مرجعاً للعديد من دول المنطقة.

وأضاف عوض خلال كلمته الافتتاحية بالمؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، أن لا أحد ينكر مرور نظام التأمين الاجتماعي بالعديد من التحديات عبر هذه المدة الطويلة، لعل أبرزها حديثا "التشابكات المالية بين الهيئة وكل من الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي".

الهيئة تتبني إطار عمل يحقق توازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة داخل المنظومة التأمينية عبر توفير كافة الوسائل وإصدار القواعد والرقابة اللاحقة

شارك الدكتور إسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات الجلسة الرئيسية لليوم الثاني للمؤتمر، حيث أكد على أن صناديق التقاعد أمامها فرص استثنائية للتحول الى مستثمر مؤسسي مؤثر في الاقتصاد المصري لما لها من قدرة على تعبئة المدخرات ودعم القاعدة الاستثمارية

وأضاف عزام أن الهيئة تولي أهمية بالغة بصناديق التأمين الخاصة في مصر باعتبارها نظم مالية توفر مزايا معاش(تقاعد) اختيارية لقطاع عريض من العاملين بالدولة، ويتم رقابتها وفقا لأسلوب

الرقابة على أساس الخطر للتأكد من توافر الاستقرار المالي للصندوق وقد عملت الهيئة خلال عام 2021 على تعزيز الدور الرقابي لها ، حيث صدر الكتاب الدوري رقم (21) لسنة 2021 بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة.

توصيات المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية

وفي ختام أعمال المؤتمر، أكد اللواء جمال عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي على أن المؤتمر كان فرصة حقيقية لتبادل الرؤى والخبرات بين الدول المشاركة وطرح كافة التحديات التي تواجه أنظمة التقاعد بالدول المختلفة وكذلك تبادل الخبرات مع المنظمات الدولية العاملة بمجال أنظمة التأمينات والمعاشات.

و أشار عوض إلى أن المؤتمر قد خرج بمجموعة من التوصيات ومن أهمها:

1. العمل على تطوير المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ليكون مظلة متخصصه تضم جميع المؤسسات العاملة في مجال التأمين الاجتماعي وصناديق التأمين الخاصة ويتولي جمع وتحليل ومشاركة تجارب جميع الدول الأعضاء بهدف تعظيم تبادل المعرفة للمؤسسات الضمان الاجتماعي ونشر الابحاث والدراسات المتخصصة في هذا المجال.

2. اهمية نشر الوعي التأميني للمواطنين، أصحاب الأعمال، أصحاب المعاشات ، والمستفيدين وتوضيح أهمية التأمين الاجتماعي بصورة مبسطة بحيث تصل الرسالة التأمينية، وإجراء حوارات مجتمعية مع المتقاعدين وغيرهم من المشتركين وغير المشتركين، لإصلاح أنظمة التقاعد وطرح الحلول البديلة.

3. أهمية إنشاء إدارة استراتيجية بمؤسسات التأمينات الاجتماعية لمواجهة الازمات العالمية وذلك للتغلب عليها والحفاظ على الاستدامة المالية.

4. وضع وتبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التحول الرقمي بهدف تعزيز الحوكمة والشفافية.

5. العمل على تطوير صناديق استثمار فوائض أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال إدارة متخصصة تعمل بإحترافية بما يضمن تحقيق عوائد استثمار تساعد على تحقيق الاستدامة المالية والإسترشاد بتجربة المملكة العربية السعودية والمملكة الإردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية مؤخراً.

6. العمل على توثيق تجارب النجاح التى تم إستعراضها خلال جلسات المؤتمر مثل تجربة الاصلاح التشريعي والإداري بجمهورية مصر العربية وتجربة خدمة العملاء ووسائل التواصل بالمملكة العربية السعودية.

يذكر أن المؤتمر العربي للتقاعد و التامينات الاجتماعية لأول مرة ينعقد في افريقيا و تم اختيار جمهورية مصر العربية لتكون مقر للانعقاد لما لمصر من خبرة عريقة في مجال التأمين الاجتماعي لمدة تزيد عن 200 عام مما اكتسبها خبرة و دراية لا يستهان بها في مجال التامينات و المعاشات

ومن الجدير بالذكر، أنه قد حضر المؤتمر السيد/ مجدي فرغل - الأمين العام المساعد للإتحاد العام العربي للتأمين نيابة عن السيد/ شكيب أبو زيد - الأمين العام للإتحاد.

المصدر: المال وأموال الغد

World Insurance

Global Average Annual Insured Losses from Extreme Events in Excess of $120 Billion, New Report from Verisk Finds

Analysis highlights key factors that contribute to increase in insured losses: the number and value of properties exposed to risk, natural variability when losses occur, climate change, and man-made loss drivers

Verisk Extreme Event Solutions released its 2022 Global Modeled Catastrophe Losses Report detailing key global financial loss metrics based on its latest suite of catastrophe models. Verisk (Nasdaq:VRSK) estimates that on an annual average basis, catastrophes around the world are expected to cause about $123 billion in insured losses compared to an average of $74 billion in actual losses over the past 10 years. This risk profile is assessed using Verisk's global suite of models, which generate an industry exceedance probability (EP) curve that helps put years with high insured losses – like 2011 and 2017 - into context.

"The most significant factor driving increased catastrophe losses over the past few years is the rise in exposure values and replacement costs," said Bill Churney, president of Verisk Extreme Event Solutions. "Both are represented by continued construction in high-hazard areas as well as high levels of inflation that are driving up repair and rebuild costs. For this reason, it's important for insurers to regularly reassess their exposures, particularly in the most vulnerable urban and coastal areas. Updating the property replacement values used in catastrophe modeling and other processes helps to ensure a more informed view of risk."

It is also important to consider the uncertainty and natural variability associated with global catastrophe losses. The current 5-year actual loss period has immediately followed a 10-year period of lower levels of loss highlighted by fewer loss-causing hurricanes in the Atlantic basin. Far larger years of insured losses can and will likely occur in today's climatic conditions, and while climate change is contributing to increased catastrophe losses, it is to a lesser degree than the growth in the number and value of exposed properties.

Verisk's models estimate a more than 40% chance of experiencing a 5-year average loss in excess of $100B, meaning the last 5 years should not be viewed as out of the ordinary. Also, Verisk's models show at least a 50% chance of experiencing a single year in the next decade with insured losses in excess of $200B.

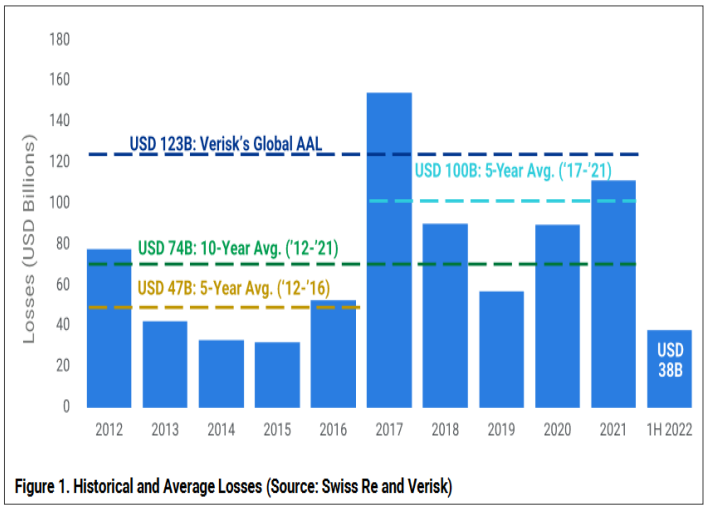

Figure 1. Historical and Average Losses (Source: Swiss Re and Verisk)

"All catastrophes can contribute to losses, whether they are a single major event, an aggregation of smaller ones, or a combination of the two. As demonstrated by this report, Verisk models are effectively capturing the scale of recent losses, but also indicate that years of more extreme losses are possible," said Dr. Jayanta Guin, executive vice president and chief research officer of Verisk Extreme Event Solutions. "We continue to invest in catastrophe models that provide a global and comprehensive view of the complex nature of risk today and of the near-present climate."

The 2022 edition of the Global Modeled Catastrophe Losses report bases its global loss metrics on Verisk's latest suite of catastrophe models, including updates released during 2022 and updated industry exposure databases (IEDs) around the world.

Source: Verisk

JP Morgan confident that reinsurance pricing will increase in 2023

Analysts at JP Morgan are confident that the reinsurance market will show further hardening in 2023, despite already seeing several years of prices increasing.

The report states that at the 2022 mid-year renewals, the market saw some business unable to be placed at all, particularly in lower layers on reinsurance programmes. It adds that for the first time in many years, there is a clear supply-demand imbalance.

At the annual Monte Carlo conference, the concluding outlook on pricing was positive, says JP Morgan, with all the reinsurers expecting further price increases next year.

This was driven by industry large loss trends, suggests the report, such as the Russia/Ukraine impact, elevated levels of inflation, and the unexpected impacts of climate change.

It states that, "While demand remains strong, capacity is limited due to reduced equity because of higher interest rates, FX impacts (EUR vs USD) and some reinsurers reducing their risk appetite, particularly in cat exposed lines."

Munich Re estimates that traditional reinsurance capacity will decline 8% year-over-year in 2022, the first reduction since 2018.

The report adds, "Looking at the loss experience in markets, 2022 has not been extraordinary overall but we have seen some historically large losses in selected markets. We expect that some of these events will impact Q3 results which could offset the positive effects of a benign Atlantic hurricane season so far."

There are no industry loss estimates yet on Typhoon Nanmadol, though JP Morgan expects these to emerge in the coming weeks. A new note from Twelve Capital says it is likely to cause losses high enough to attach at least some higher-risk reinsurance programs.

The losses from Frances's hailstorms in the summer of 2022 have increased in size from €4bn in July to €6-8bn by September, with the new industry estimate suggesting one of the most significant losses of all time in Europe.

JP Morgan anticipates that there will be further hardening in 2023, as European pricing reacted to the floods seen in 2021.

In addition, Australia has seen historical flood events in 2022, which JP Morgan calculates as the costliest event that Australia has ever seen, with the total loss increasing around ~30% from July to September 2022.

Source: Reinsurance News

Cyber continues to top Travelers Risk Index

For the third time in four years, cyber threats have been found to be the top overall concern for business decision makers, according to the 2022 Travelers Risk Index results.

Of the 1,200 survey participants, more felt that today's business environment is riskier compared to a year ago, and more than half think a future cyber attack on their company or organization is inevitable.

Cyber threats again were the leading concern, but other issues were close behind, a change from 2021 when cyber held the top spot by 6 percentage points.

This year, 59% of survey respondents said that they worry some or a great deal about cyber threats, followed closely by broad economic uncertainty, fluctuations in oil and energy costs, the ability to attract and retain talent, and medical cost inflation.

Big jumps were seen this year relating to concerns in oil and energy costs and supply chain risks, due to current geopolitical events and the serious obstacles businesses and individuals are facing.

"Cyber attacks can shut down a company for a long period of time or even put it out of business, and it's imperative that companies have a plan in place to mitigate any associated operational and financial disruptions," said Tim Francis, Enterprise Cyber Lead at Travelers.

"Effective measures that have proven to reduce the risk of becoming a cyber victim are available, but based on these survey results, not enough companies are taking action. It's never too late, and these steps can help businesses avoid a devastating cyber event."

Travelers argues that overconfidence in navigating the evolving cyber landscape is causing a false sense of security, with 93% of respondents stating that they were confident their company had implemented best practices to prevent or mitigate a cyber event.

But when asked whether their company had taken specific prevention measures, Travelers found that the majority had not, with 64% not using endpoint detection and response, 59% having not conducted a cyber assessment for vendors, and 53% having no incident response plan.

The cyber-specific concerns that stayed in the top two spots were suffering a security breach or someone hacking into a business computer system and a system glitch causing a company's computers to go down.

Meanwhile, becoming a cyber extortion or ransomware victim moved from eighth position to third this year at 54%.

This year, 26% of survey respondents said their company had been a cyber victim, with nearly half of those (49%) reporting that the event had happened within the past 12 months, and 71% having been a victim more than once.

"Multiple cyber attacks might not be random – if you were vulnerable before and don't take appropriate action as a result, you continue to be at risk," Francis added. "It's important to take the prospect of a cyber attack seriously and to put your company in position to successfully manage a likely event."

Source: Reinsurance News

P&C insurers see net income and policyholder surplus decline

Elevated loss activity and equity market volatility this year has led to a drop in net income and a decline in policyholders' surplus for P&C insurers, says AM Best's new Best's Market Segment Report.

The report says that the drop in net income and the decline in policyholders' surplus has occurred despite a growth in premiums over 2021 and the first half of 2022. It says that like the broader P/C market, mutual insurers also continue to face market challenges, including rising inflation, supply chain shortages, active weather events, and more costly reinsurance.

In the first half of 2022, the population of P/C mutuals recorded negative net income following $12.0 of net income in the same prior-year period, as well as a $12.3m underwriting loss. These results followed a year-over-year net income drop of 17.5% in 2021 and additional underwriting losses.

At the same time, AM Best said that net premiums written have continued to grow, as they have each year since 2010. Net premium growth in recent years has benefited from insurers placing a higher emphasis on rate adequacy, particularly in the personal auto lines as it has a disproportionate impact on the segment, and increasing reinsurance costs, which have been exacerbated by an elevated degree of weather-related events, specifically in the form of secondary perils.

Lauren Magro, financial analyst at the company, said: "For the personal auto lines, the pandemic created a favourable financial shock and considerable improvement in incurred loss ratios in 2020. However, in 2021, the loss ratio deteriorated by 8.6 percentage points for private passenger auto liability and 16.5 points for auto physical damage, likely influenced by a return to normal frequency and a rise in severity due to inflation, supply chain pressures and labour shortages."

The report notes that the homeowners' loss ratio improved in 2021, but the improvement was more of a return to historically normal levels and was not enough to offset the volatility in the personal auto line's loss ratios.

At year-end 2021, P/C mutual insurers' surplus stood at $422.3bn, a 10% increase from the end of 2020, aided by positive equity market performance during the year. However, at the midpoint of 2022, surplus has dropped back to $381.3bn, largely negating the previous year's gain.

Source: Reinsurance News

Markets' Reports

BADRI Omani Listed Insurance Companies Performance Analysis 2022-H1

The Omani insurance industry wrote a total of RO 250 million gross written premium for the period 2022-H1 (2021-H1: RO 222 million) which is a growth of 13%. This can be partially attributed to the shift towards selling an increasingly large part of the business online along with improved relationships with brokers. The insurance companies should expect to see further

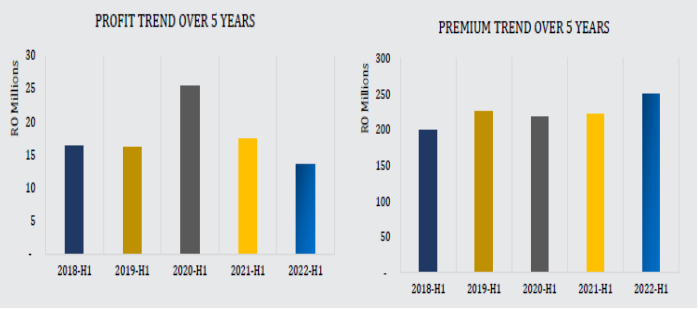

growth in the upcoming months with the launch of mandatory health insurance.

As compared to the corresponding period of the previous year, 2022-H1 saw an increase in the overall loss ratio of the market. The Life loss ratio stood at 72% (2021-H1: 76%) while the non-life loss ratio was 67% (2021-H1: 58%). This drastic increase in the loss ratio for non-life business can be attributed to the unsustainable price competition and significant increase in motor claims as the claim activity restores to pre-pandemic levels.

Half of the listed companies in the Sultanate of Oman have recorded a deficit from their underwriting activities. This is a direct result of the worsening loss ratios. Moreover, the country's geographic location makes it highly prone to natural catastrophic events which has led to the increase in reinsurance pricing and limitations on coverage.

With both underwriting and investment income declining over the period, the overall profits before tax have also dropped by 29%. Additionally, there has been a significant deterioration in the Other Comprehensive Income with most of the listed companies recording a negative OCI.

The industry has thrived through the obstacles faced during the pandemic. However, there are growing concerns regarding a global recession and the steep trend of inflation rates. Although there has been improvement in certain areas, the future is expected to be challenging.

To download full report, please click here

Source: BADRI

Arab Insurance

Egypt

"الرقابة المالية" تستضيف مؤتمر "نزاعات التأمين:" بين أبرز التحديات وأسرع الحلول

استهدافاً لتعزيز الثقة في بيئة ممارسة الأعمال بالأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، منذ بدء النشاط وصولاً إلى وجود آلية قانونية لتسوية أي نزاع يضمن حقوق كافة الأطراف، نظم المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، (ECAS) مؤتمر تحت عنوان "نزاعات التأمين: بين أبرز التحديات وأسرع الحلول"، بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين، وبمشاركة أحد بيوت الخبرة القانونية الدولية المتخصص في التحكيم في منازعات التأمين.

ألقى الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كلمة خلال افتتاح المؤتمر، ثمن خلالها الدور المحوري الذي يقوم به المركز المصري للتحكيم الاختياري في نشر ثقافة التحكيم والتوسع في اللجوء إليه لتسوية المنازعات المالية غير المصرفية من خلال ما يقدمه من خدمات، وامتلاكه لقائمة متنوعة من المحكمين المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

طالب الدكتور فريد شركات التأمين بالعمل على رفع مستويات الوعي التأميني في المجتمع وكذلك تعريفهم بوجود آلية لتسوية المنازعات بشكل اختياري وذلك لضمان حقوق كافة الأطراف، حيث يتم العمل على تعريف كافة الأطراف المتعاملة في سوق التأمين بحقوقهم مع تفهمهم لالتزاماتهم، وذلك لتحقيق الاستفادة المأمولة من كافة الخدمات والمنتجات التي توفرها شركات التأمين.

خلال كلمته أكد الدكتور فريد أن وجود آلية تحكيم اختيارية لتسوية المنازعات التي تنشأ عند ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية، تتسم بالكفاء والسرعة والسرية والتخصص، تبعث برسائل إيجابية عن مناخ الاستثمار والأعمال، نظرا للارتباط الوثيق بين سرعة البت في المنازعات والفصل فيها وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وفي هذا الإطار فإن الهيئة حريصة على توجيه شركات التأمين لسرعة إنهاء المنازعات والفصل في الشكاوى وهو الأمر الذي يعد غاية في الأهمية لضمان الحفاظ على السمعة الجيدة لأداء شركات التأمين، كما أن الهيئة تقترح أن يتم تضمين حق اللجوء

إلى التحكيم بعقود التأمين ذات الالتزامات المالية الكبيرة أو عقود التأمين الجماعية وذلك حماية لحقوق المتعاملين وتوفيرا لآليات قانونية متنوعة تحافظ على حقوق الأطراف ذوي العلاقة. وذلك لما يتوافر بالتحكيم من عناصر التخصص والخبرة المطلوبة لتسوية المنازعات، بالإضافة الى الفهم الجيد للأمور الفنية المتعلقة بتفصيلات المعاملات المالية.

في سياق متصل صرحت الدكتورة ماريان قلدس – المدير التنفيذي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بأن الهيئة حريصة على أن يصبح المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية مركزاً رائداً في التحكيم وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية في مصر والشرق الأوسط لما يقدمه من خدمات تسوية تتسم بالسرية والسرعة والخبرة.

استعرضت قلدس، قواعد صياغة بند التحكيم في وثائق التأمين في ضوء ما جاء بمشروع قانون التأمين الموحد" والعوامل التي يجب مراعاتها في بند التحكيم بموجب المادة رقم (750) من القانون المدني المصري، موضحة أن التحكيم يعد من أهم الآليات والحلول التي تعمل على ضمان حقوق المتعاملين ويتم من خلاله إنجاز المنازعات بشكل سريع.

تابعت قائلة، " كما أنه بصدور حكم التحكيم المنصوص عليه في

العقد بين الطرفين، يصبح الحكم نهائي وملزم وحائز على حجية الأمر المقضي على غرار الأحكام القضائية، وهو ما يوضح الزامية تنفيذ الأحكام الصادرة في تلك المنازعات من قبل المركز المصري للتحكيم الاختياري".

خلال اللقاء قدم علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين الشكر للهيئة العامة للرقابة المالية والقائمين على المركز المصري للتحكيم الاختياري، على ما يتم تقديمه من دعم لشركات التأمين العاملة في مصر وذلك على كافة المستويات المتعلقة بتنظيم الأسواق أو تقديم الدعم الفني وكذا حرص الهيئة على إيجاد الحلول والآليات لسرعة إنجاز المنازعات والفصل في الشكاوى، وكذا ما يتم تقديمه من خلال الاستعانة بالخبراء الدوليين في للتعرف على أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن مما يكون له بالغ الأثر في الحفاظ على سمعة جيدة لقطاع التأمين المصري.

أوضح الزهيري أن شركات التأمين ستعمل على دفع جهودها الرامية لرفع مستويات وعي المجتمع بأنشطة ومنتجات قطاع التأمين، وذلك دعما لتعزيز مستويات الشمول التأميني في المجتمع.

لقراءة المزيد من التفاصيل، الرجاء الضغط هنا

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

برنامج "حديث الناس" يفتح ملف التأمين ومشكلات التعويضات

علاء الزهيري: 24 مليار جنيه إجمالي تعويضات شركات التأمين خلال العام الماضي

قال علاء زهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين، إن إجمالي تعويضات شركات التأمين المسددة خلال العام الماضي بلغت 24 مليار جنيه.

وأكد علاء زهيري، في لقاء ببرنامج "حديث القاهرة"، وتقدمه الإعلامية كريمة عوض، على قناة القاهرة والناس، أن التأمين لديه حلول كثيرة لكل الأخطار المحتملة، ويتابعون شركات التأمين في الدول الأخرى للاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

وأشار إلى وجود شراكة بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين لتحمل كافة المخاطر، ناصحا المواطنين الراغبين في التأمين النظر في التعاقدات التأمينية قبل التوقيع عليها

المصدر: أموال الغد وقناة القاهرة والناس

Arab Insurance — Jordan

اللجنة المشكلة لدراسة ملف التأمين الالزامي للمركبات من القطاع تعقد اجتماعها التنسيقي الثاني

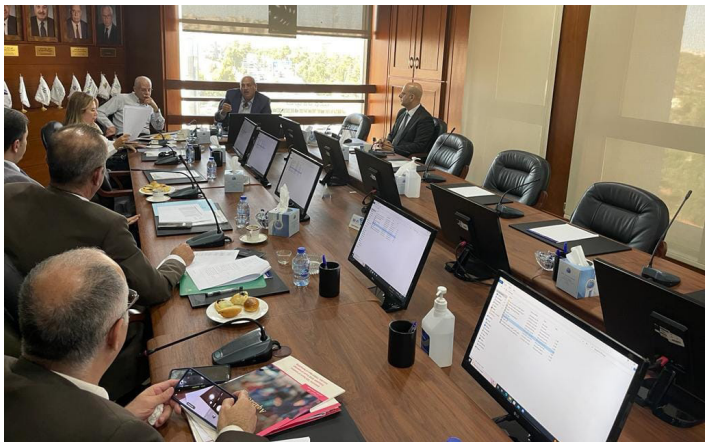

استكمالا للجهود السابقة التي بذلتها اللجنة المشكلة من قطاع التأمين لدراسة ملف التأمين الالزامي عقدت اللجنة اليوم الخميس الموافق 2022/09/29 اجتماعها التنسيقي الثاني في مقر الاتحاد برئاسة المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس ادارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين وبمشاركة السيد عماد الحجة نائب رئيس الاتحاد والدكتورة لانا بدر عضو مجلس ادارة الاتحاد والدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد وممثلي لجنة تأمينات السيارات كل من السيد رائد جودة والسيد عصام بركات.

وجاء هذا الاجتماع لاستكمال مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه فرع تأمين المركبات بشكل خاص وتقديم عدد من الحلول والمقترحات لوقف نزيف الخسائر المستمر في هذا الفرع التي تزيد عن 20 مليون دينار سنويا.

المصدر: صفحة الاتحاد الأردني على الفيس بوك

Arab Insurance

Kuwait

نائب رئيس الوحدة عبدالله السنان أصدر 3 قرارات جديدة.. وتعميماً

«تنظيم التأمين»: 24 شركة مرخصة لتقديم تأمين السيارات الإجباري في الكويت

حدثت وحدة تنظيم التأمين القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين الإجباري للمركبات عبر قرار حمل رقم 23 لسنة 2022 والذي قضى بأن ترفع أسماء 4 شركات تأمين من القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور، وألزم الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتبارا من تاريخ 2022/10/02، وينشر في الجريدة الرسمية ليصبح عدد الشركات المرخصة 24 شركة.

من جهة اخرى، أصدر نائب رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين، عبدالله نبيل السنان، قرارا بشأن احتساب قيمة الحد الأدنى لطلب افتتاح اجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس.

وقضى القرار الذي حمل رقم 21 لسنة 2022 في مادته الأولى بأن يتم احتساب الحد الأدنى لطلب افتتاح اجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس لشركات التأمين و/أوإعادة التأمين وفقا للمعادلتين التاليتين وأيهما أعلى، حيث جاءت المعادلة الأولى عبر احتساب نسبة مئوية ثابتة تساوي 5% من قيمة حقوق الملكية وفقا لأحدث بيانات مالية مرحلية مراجعة أو سنوية مدققة تم تقديمها للوحدة او عند حدوث اي تغيير لها، أما المعادلة الثانية فجاءت بذات النسبة والشروط ولكن من قيمة رأس المال المدفوع.

وقضى القرار باعتبار المعادلة جزءا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 71 لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس، وفقا لما قررته احكام المواد رقم 3 و4 و5 منها.

وفي سياق آخر، أصدر السنان تعميما حمل رقم 7 لسنة 2022 بشأن عدم مزاولة النشاط للجهات الخاضعة لرقابة الوحدة والمنتهية تراخيصهم كما في 30/9/2022، حيث أهاب في التعميم بأنه وفقا للقرار رقم 22 لسنة 2022 بشأن الترخيص للجهات التي قامت بتوفيق اوضاعها طبقا للقانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وإلى التعميم رقم 4 لسنة 2022، كافة الخاضعين لرقابة الوحدة بموجب احكام المادة 2 من القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها بقيام المسؤولية القانونية على كل شخص يستمر بممارسة الانشطة المنظمة بموجب القانون رقم 125 لسنة2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها دون الحصول على ترخيص، لاسيما الاشخاص المنتهية تراخيصهم كما في 2022/09/30.

وشدد السنان في تعميمه على أنه «يتعين على كافة شركات التأمين غير المرخصة اعتبارا من تاريخ 2022/10/01 الالتزام بعدم اصدار وثائق تأمين او ملاحق جديدة، وعدم تمديد الوثائق والملاحق السارية الا اذا كان ذلك في صالح حملة هذه الوثائق وبعد موافقة الوحدة، وعدم مزاولة اي نشاط يتعلق بأنشطة التأمين و/أو اعادة التأمين، على أن تبقى جميع الوثائق وملاحقها الصادرة حتى تاريخ 2022/09/30 سارية المفعول بما تتضمنه من حقوق والتزامات وضمانات، وتباشر الشركة بتنفيذ التزاماتها تجاه حملة الوثائق والأعمال الادارية المرتبطة بذلك».

وشدد السنان في تعميمه على أنه يتعين على كافة المخاطبين بموجب التعميم الالتزام بما ورد به مع الاخذ بعين الاعتبار بأن عدم الالتزام يعطي الحق للوحدة بمساءلة المخالف وإحالته للنيابة العامة بموجب المادة رقم 78 من القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وأي قانون آخر ذي صلة وذلك لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضده.

وأصدر السنان القرار رقم 22 لسنة 2022 بشأن الترخيص للجهات التي قامت بتوفيق اوضاعها طبقا للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وقضى بالترخيص لـ36 جهة وشخص بمزاولة انشطة التأمين و/أو اعادة التأمين والمهن التأمينية، والذين قاموا بتوفيق أوضاعهم وفق مقتضيات القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وقرارات الوحدة وتعليماتها الصادرة في هذا الشأن، وتكون مدة ترخيص مزاولة النشاط ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار ودون الإخلال باستيفاء الرسم الواجب اداءه، والالتزام بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة أخرى طبقا للقانون ولائحته التنفيذية وقرارات وتعليمات الوحدة.

ومنح القرار 10 جهات موافقة مبدئية مشروطة بمزاولة انشطة التأمين و/أو اعادة التأمين والمهن التأمينية، وذلك لاستكمال البيانات الواردة بطلب الترخيص او الاجراءات القانونية لتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتوافق مع الانشطة المطلوبة والمسموح للشركة بمزاولتها لتكون ضمن الاغراض التي اسست من اجلها الشركة او لاستيفاء معايير محددة من الوحدة، وتكون مدة الموافقة المبدئية المشروطة لمزاولة النشاط ستة اشهر، تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار.

كما تمنح الـ 10 جهات ترخيصا نهائيا بعد استكمال المتطلبات المشار اليها في كتاب الموافقة المبدئية المشروطة الصادر عن الوحدة، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار وذلك بعد استيفاء الرسم الواجب اداؤه، وتلتزم الجهات المذكورة بأداء الرسم عند تجديد الترخيص لأي فترة اخرى طبقا للقانون ولائحته التنفيذية وقرارات وتعليمات الوحدة.

Arab Insurance | Morocco

Assurance automobile : L'application e-constat activée sur Casablanca

E-constat, l'application officielle des assureurs conçue pour digitaliser et accélérer le traitement et le règlement des sinistres auto, est activée. La solution démarre d'abord au niveau de la ville de Casablanca, phase dite «Sans constat papier», avant d'être déployée sur tout le territoire national.

Bonne nouvelle pour les clients et l'écosystème assurance automobile. E-constat, l'application officielle des assureurs conçue pour digitaliser et accélérer le traitement et le règlement des sinistres automobile, est activée. La solution démarre d'abord au niveau de la ville de Casablanca, avant d'être déployée sur tout le pays. Ce projet a été initié par la Fédération marocaine des sociétés d'assurance et de réassurance (FMSAR), en collaboration avec l'Autorité de contrôle des assurances et de la prévoyance sociale (ACAPS) ainsi que les compagnies d'assurance et les sociétés d'assistance. Pour cette phase «Sans constat papier» au niveau de la ville de Casablanca, qui a démarré fin septembre 2022, l'e-constat permet de déclarer en ligne les nouveaux sinistres automobiles, de saisir les informations s'y rapportant, de télécharger et signer le constat électronique.

Les étapes de déroulement du processus commencent avec l'établissement de l'e-constat par l'agent constateur et prise des photos (géolocalisées et horodatées) du sinistre sur l'application. Des outils sont également mis à sa disposition pour réaliser le croquis correspondant à l'accident. Vient ensuite l'étape de la visualisation et la signature de l'e-constat par les parties, avant la déclaration de l'accident par l'assuré à son intermédiaire par le biais de l'attestation de l'e-constat. A noter que les assurés qui ne font pas appel à un agent constateur, continueront à utiliser le constat amiable papier.

Pour activer ce chantier, des projets pilotes avaient été lancés par la profession avant la validation du processus global de la solution depuis l'arrivée de l'agent constateur sur le lieu de l'accident jusqu'à la réception du constat amiable par l'ensemble des parties prenantes. Une première phase pilote de 4 mois a été ainsi organisée avec la participation de la CAT (Compagnie d'assurance transport) comme site pilote sur la ville de Salé. Les ajustements nécessaires ont été apportés à l'application après analyse des problèmes rencontrés sur le terrain par les agents constateurs.

Le retour d'expérience de ce premier site pilote a été partagé avec les gestionnaires sinistres automobiles des assureurs et les gestionnaires des prestations des assisteurs. En février 2021, la Fédération a lancé le deuxième site pilote sur une durée de 3 mois avec la participation, cette fois, de l'ensemble des entreprises d'assurances et de réassurance ainsi que des sociétés d'assistance sur Casablanca. L'objectif de ce deuxième site pilote était de mieux tester l'outil et le processus global «de bout en bout» avant sa mise en application sur le marché.

Rappelons que le projet de l'e-constat a été dévoilé pour la première fois à l'occasion de la seconde édition des Rendez-vous de Casablanca de l'assurance organisée en 2015 sous le thème de la distribution et de la relation client à l'ère du digital. En marge de cet événement, la FMSAR et la Fédération française des sociétés d'assurance (FFSA) avaient signé une convention de coopération pour le déploiement du e-constat au Maroc.

Source: Le Matin

Arab Insurance | Palestine

استثمارات شركات التأمين.. 256 مليون دولار تركزت في العقارات

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عشر شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2022، إلا أن العدد ارتفع الشهر الماضي إلى 11 شركة بعد حصول شركة "البركة" على ترخيص لمزاولة نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفق تقرير سابق نشره الاقتصادي، الشهر الماضي، فإن شركة تأمين أخرى بصدد الحصول على ترخيص، تحمل اسم "الأراضي المقدسة"، برأس مال 15 مليون دولار. وفي حال حصولها على الترخيص، يصبح عدد شركات التأمين في الأراضي الفلسطينية 12 شركة.

وفيما يتعلق بوضعية هذه الشركات، فقد بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) في نهاية الربع الأول من العام 2022 نحو 106.9 مليون دولار، كما بلغ صافي الأقساط المكتسبة 84.4 مليون دولار، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع البالغة 56.6 مليون دولار ارتفاعاً قدره 25.7% مقارنة مع نهاية الربع الأول من العام 2021، بحسب هيئة سوق رأس المال.

أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغ 256 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 37.2% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2022 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين التي لم تعلن عنها في ذلك الوقت، لكنها صوبت أوضاعها وأعلنت في النصف الأول.

بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول *2021	الربع الرابع *2021	الربع الأول *2022
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	93.3	81.9	106.9
صافي الأقساط المكتسبة	72.2	73.8	84.4
إجمالي استثمارات شركات التأمين	215.4	252.0	256.0
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(45.0)	(53.1)	(56.6)

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

المصدر: الاقتصادي

Arab Insurance — Qatar

قطاع "التأمين" يقود ارتفاعات بورصة قطر

اختتمت بورصة قطر تعاملات يوم الثلاثاء الماضي، باللون الأخضر بعد تراجع دام 4 جلسات متتالية، بدعم ارتفاع جماعي للقطاعات وعلى رأسها التأمين.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.52% ليختتم التعاملات بالنقطة 12351.31، رابحاً 63.53 نقطة عن مستوى إغلاق الاثنين الماضي.

ودعم أداء الجلسة ارتفاع جماعي للقطاعات يتقدمها التأمين بـ 1.4%، بينما تذيل قائمة الارتفاعات البنوك بـ 0.10%.

المصدر: مباشر

Arab Insurance — Saudi Arabia

المتحدث باسم شركات التأمين لـ"أرقام": نتوقع نمو القطاع خلال العام الجاري.. و3 شركات تستحوذ على 83% من سوق التأمين

قال عادل العيسى المتحدث الإعلامي باسم شركات التأمين السعودية، إن مضي المملكة بقوة في خلق المزيد من الفرص الاقتصادية وبدءها بالمشاريع العملاقة، سيؤثر إيجاباً على مجمل القطاعات ومنها قطاع التأمين.

وتوقع العيسى في لقاء مع "أرقام"، نمو قطاع التأمين خلال العام الجاري، خاصة مع سعي الحكومة لإيجاد منتجات تأمينية تواكب حاجة المجتمع، والزيادة في منتجات التأمين نتيجة عودة الحياة إلى طبيعتها بعد جائحة كورونا.

وبيّن العيسى أن شركتين في مجال التأمين الصحي تستحوذان على 75 % من سوق التأمين، فيما تستحوذ أكبر 3 شركات على نحو 83 % من سوق التأمين عموماً، لافتاً إلى وجود 28 شركة مرخصة في المملكة.

وأوضح أن التأمين الصحي الخاص يغطي نحو 30 % من السكان العاملين، ويعد إلزامياً لبعض موظفي القطاع الخاص وبعض القطاعات الأخرى.

وأشار إلى اعتماد أسعار وثائق ومنتجات التأمين الصحي على عدة عوامل، منها استحقاقات وخصائص وثيقة التأمين الرئيسية بالإضافة إلى إستراتيجية شركات التأمين المصدرة للتأمين وهيكل التكلفة الداخلية.

وحول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS رقم 17، قال العيسى: "يُعد قطاع التأمين منذ فترة طويلة حالة خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، وبسبب التعقيد الذي يتصف به قطاع التأمين - من حيث طبيعته المحاسبية، والصعوبة الضمنية في تحديد "العائد" على النحو الموجود في أي نشاط تجاري آخر، تجعله مختلفاً عن غيره، يؤدي ذلك إلى اختلاف القوائم المالية لشركة التأمين عن أي قوائم أخرى".

وذكر أن بدء تطبيق المعيار الشامل الجديد الصادر عن مجلس المعايير الدولية رقم (17)، والخاص بعقود التأمين تم في العام السابق 2021، للتعرف على العقود التأمينية وقواعدها، وتوضيح آلية التطبيق والآثار المترتبة منه.

وأضاف: يعتبر وجود معيار الإبلاغ المالي الدولي" IFRS17 عقود التأمين" أول معيار دولي بمنهج موحد خاص بالمحاسبة عن شركات التأمين يؤدي إلى وجود أسس محددة تعالج بموجبها شركات التأمين عقودها التأمين، ما ينتج عنها تقارير مالية شفافة متضمنة معلومات محاسبية ذات جودة عالية وملائمة تحظى بالقبول العام من قبل جميع الأطراف المستفيدة منها.

المصدر: أرقام

Companies News

ستعمل على تقييم المخاطر وتقدير أقساط التأمين وعوائد الاستثمارات

"البحرين الوطنية القابضة" تنشئ وحدة اكتوارية داخلية

البحرين: أعلنت البحرين الوطنية القابضة (BNH)، المجموعة الرائدة في مجال التأمين، عن إنشاء وحدة اكتوارية داخلية. وستعمل هذه الوحدة على تقييم المخاطر، وتقدير أقساط التأمين وعوائد الاستثمارات، وإعداد التقارير المطلوبة لشركة البحرين الوطنية القابضة وشركاتها التابعة.

وفي تعليقه على هذا التشكيل، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البحرين الوطنية القابضة سمير الوزان "يسعدنا الإعلان عن إنشاء وحدة اكتوارية داخلية والتي تتضمن من كوادر بحرينية متخصصة ساعين في دعم مسيرتهم المهنية. ويأتي إنشاء وحدة اكتوارية داخلية للمجموعة ضمن الهيكل التنظيمي بغرض تعيين الكفاءات البحرينية لتمكينهم من أن يصبحوا خبراء اكتواريين مؤهلين، يحملون الشهادات المتخصصة من معاهد معترف بها دوليًا للقيام بالأعمال الاكتوارية وإعداد التقارير المطلوبة وفقًا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي".

وأضاف "وإننا فخورون بأن نكون أول شركة بحرينية متخصصة في مجال التأمين تقوم بإنشاء وحدة اكتوارية تماشيًا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي لدعم جهودهم في تطوير قطاع التأمين حتى يواكب بذلك أفضل المعايير الدولية، وإعداد كوادر بحرينية مؤهلة في تخصصات أساسية لقطاع التأمين".

المصدر: البلاد

جمعية التأمين التعاوني تحقق 77.3 مليون جنيه فائض نشاط العام الماضي

جمهورية مصر العربية: كشف مصطفى أبو العزم، عضو مجلس الإدارة المنتدب لـ"الجمعية المصرية للتأمين التعاونى cis"، عن مصادقة الجمعية العمومية، أمس الخميس، على تقرير اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للعام المالى المنتهى فى 2022/06/30 وتقرير مجلس الإدارة عن مُجمل أعمالها،

والتى شملت ارتفاع الفائض للجمعية عن العام المالى المنتهى 2022/06/30 إلى 77.3 مليون جنيه، مقابل 67.5 مليون للعام السابق بزيادة قدرها 10 ملايين جنيه.

الجمعية تحقق 333.9 مليون جنيه أقساطًا بنهاية يونيو

وقال أبو العزم إن مؤشر الأقساط الكلية للجمعية قفز إلى 333.9 مليون جنيه بنهاية العام المالى الماضى 2021/ 2022 مقابل 275.1 مليون جنيه خلال عام 2021/2020، وبنسبة نمو 21%، مرجعًا الزيادة فى حجم الحصيلة الكلية للأقساط لزيادة حجم التعامل مع البنوك وجهاز تنمية المشروعات وجمعيات إقراض المشروعات متناهية الصغر.

وأشار إلى أنه وفقًا للمؤشرات المالية حدث نمو بمحفظة استثمارات الجمعية بنهاية يونيو الماضى لتبلغ 708.9 مليون جنيه، مقارنة بـ577.9 مليون جنيه عن الفترة نفسها، بنسبة زيادة قدرها 23%، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل من الاستثمارات بنسبة تقترب من حاجز 11%، مرجعًا سبب هذا الارتفاع للزيادة فى العائد على الاستثمارات، وكذا زيادة حجم استثمارات الجمعية بقيمة 131 مليون جنيه.

52.3 مليون جنيه تعويضات الجمعية فى نهاية يونيو

وأوضح العضو المنتدب لـ"الجمعية المصرية للتأمين التعاونى" استحواذ فرع تأمينات الحوادث على أكثر من 90% من فاتورة التعويضات المسدَّدة لـ"جمعية التأمين التعاونى"، والبالغة قيمتها الإجمالية 52.3 مليون جنيه، مقابل 39.5 مليون جنيه عن فترة المقارنة نفسها.

ونوه أبو العزم بارتفاع حجم حقوق المساهمين فى الجمعية المصرية للتأمين التعاونى بنسبة 28% لتبلغ 291.5 مليون جنيه بنهاية العام المالى 2021/ 2022، مقابل 227.9 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق.

المصدر: المـــال

Disclaimer:
The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.